A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/587
10 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمـــة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١١٧/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"، الذي طلبت فيه الجمعية إليّ أن أواصل مناقشاتي مع حكومة ميانمار من أجل المساعدة في تنفيذ ذلك القرار وفيما تبذله الحكومة من جهود لتحقيق المصالحة الوطنية، وأن أقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها الثانية والخمسين والى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين.

٢ - وحسبما بينت في تقارير سابقة، فإنني أعتبر أن جوهر الدور الذي كلفتني به الجمعية العامة وأعادت تأكيده لجنة حقوق الإنسان هو القيام بمساع حميدة، وهو أمر يختلف تماما عن مهمة تقصي الحقائق التي عهدت بها لجنة حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص.

٣ - وبعد اعتماد القرار ١١٧/٥١، طُلب إلى الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إبلاغ حكومته باقتراح أن يقوم السيد فرانسيسك فندرل، مدير شعبة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بزيارة إلى ميانمار في إطار مشاوراته الروتينية التي يجريها مع بلدان منطقته وأن يمهد السبيل لزيارة يقوم بها لاحقا مبعوثي إلى يانغون. وخلال الزيارة، التي تمت في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير عقد السيد فندرل مشاورات مع وزير الخارجية، أون غيو، ووزير انهاض المناطق الحدودية والأعراق القومية والشؤون الإنمائية، الفريق مونغ ثينت، ووزير التعاونيات والأمين العام للرابطة الاتحادية للتضامن والتنمية، أو كو لاي، وقاضي القضاة ورئيس اللجنة العاملة لدعوة المؤتمر الوطني للانعقاد، أو أونغ توي وغيرهم من المسؤولين. كما عقد مشاورات مع قادة الأحزاب السياسية وهي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بمن في ذلك أمينتها العامة دو أونغ سان سووكي، وحزب الوحدة الوطنية ورابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية.

٤ - وخلال إقامته، أثار السيد فندرل مع سلطات ميانمار إلى استصواب القيام بالمزيد من الزيارات المنتظمة إلى ميانمار بواسطة ممثلي في إطار صيغة تمكنهم من الاجتماع إلى من يستنسبون لقاءه من القادة السياسيين بما يتيح تحاشي الخلافات التي أثارتها تلك الزيارات في الماضي وحالت بين ممثلي وبين الذهاب إلى ميانمار في سياق عام ١٩٩٦.

٥ - وقد أفضت الزيارة إلى التمهيد لزيارة أخرى لاحقة تمت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧ وقام بها مبعوثي السيد الفارو دي سوتو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وقد أجرى في يانغون مشاورات مع الأمين الأول لمجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، الفريق خين نيونت، ووزير الخارجية يو أون غيو وقاضي القضاة يو أونغ توي بالإضافة إلى مسؤولين آخرين من وزارات ودوائر متعددة. وعقد بعد ذلك اجتماعات مع زعماء الأحزاب السياسية وهي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بمن في ذلك أمينتها العامة داو أونغ سان سووكي وحزب الوحدة الوطنية ورابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية.

٦ - ثم اغتنمت بنفسي فرصة مناقشة الحالة في ميانمار مع وزير الخارجية يو أونغ غيو عندما استقبلته يوم ٢٧ حزيران/يونيه في مناسبة انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأعقب ذلك الاجتماع جولة أخرى من المحادثات التي عقدت في نيويورك يوم ١ تشرين الأول/اكتوبر بين وزير الخارجية وبين مبعوثي.

ثانيا - المناقشات التي جرت مع حكومة ميانمار

٧ - غطت المناقشات التي أجراها ممثلي، فضلا عن تلك التي أجريتها بنفسي مع وزير الخارجية ومع غيره من مسؤولي ميانمار، القضايا الرئيسية التي طالما أكدت عليها الجمعية العامة وبخاصة عقد حوار سياسي جاد بين الحكومة وبين داو أونغ سان سووكي وغيرها من الزعماء السياسيين وممثلي الجماعات العرقية، ومسألة تشكيل المؤتمر الوطني وتوقيت وقائعه، وحالة جماعة الكارين وغيرها من الجماعات العرقية، والقيود المفروضة على الأداء المعتاد للأحزاب السياسية وخاصة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغير ذلك من الحريات السياسية، وإمكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز، واستصواب إجراء زيارة في وقت مبكر يقوم بها المقرر الخاص بحيث يتمكن من تزويد الجمعية العامة بمعلومات مباشرة وموضوعية عن حالة حقوق الإنسان في البلاد.

٨ - وعن مسألة فتح حوار سياسي جاد مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وداو أونغ سان سو كي، أعادت سلطات ميانمار طرح موقفها وبأن لا سبيل لإجراء مثل هذا الحوار إلا في إطار المؤتمر الوطني الذي انسحب منه الحزب المذكور ومن ثم جرى طرده منه، وأن مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام يعطي أولوية أكبر لإجراء المحادثات مع الأعراق القومية وإنهاء حالات التمرد المختلفة التي أجتاحت البلاد منذ الاستقلال. وفي الاجتماع المعقود مع مبعوثي في تشرين الأول/اكتوبر، أفاد وزير الخارجية بأن الأمين الأول قد التقى في تموز/يوليه مع رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أو أونغ شوي ومع

عضوين من لجنته التنفيذية المركزية، وطرح اقتراح بعقد اجتماع آخر مع أو أونغ شوي في أيلول/سبتمبر، ولكن الاجتماع لم يتم لأن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية رأت أن رئيسها ينبغي أن ترافقه داو أونغ سان سووكي بصفتها الأمين العام للحزب وهو ما لم تستطع الحكومة الموافقة عليه لأنها لا تعترف بموقعها هذا في صفوف الحزب المذكور، الذي ما برح يبلغ عن وقوع مضايقات وعمليات قبض وسجن بحق أعضائه، فيما يؤكد من جديد استعداده للمشاركة في حوار سياسي بغير شروط مسبقة في حين أنه أعلن أن المبادئ التي أرساها ممثلو الحزب المنتخبون ولجانه التنظيمية تقضي بأن تعالج مسائل الحزب بصورة مشتركة بين الرئيس والأمينة العامة. على أن الحكومة وكذلك حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لا يعتبران أن الاتصالات التي تمت بينهما حتى الآن قد وصلت إلى نقطة بدء حوار سياسي. وقد اقترح الوزير في تشرين الأول/اكتوبر إمكانية عقد اتصالات مع الحزب المذكور على مراحل بما يتيح إمكانية أن تفضي هذه الاتصالات إلى محادثات تدور حول المسائل الجوهرية. ولما كان الحزب قد استطاع في الآونة الأخيرة عقد مؤتمر حزبي في نهاية أيلول/سبتمبر يقال إنه ضم ٧٠٠ مشارك فقد ذكر وزير الخارجية أن التجمعات الحزبية يمكن عقدها ما دامت تحصل على إذن بذلك وتتم طبقا لقوانين ميانمار. إلا أنه ترامت أنباء عن استمرار فرض قيود على نشاط حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في مناسبات سابقة ولاحقة على السواء.

٩ - وفيما يتعلق بالمؤتمر الوطني، أوضحت سلطات ميانمار أنه لم يجتمع منذ آذار/مارس ١٩٩٦ لأن الفصل الوارد في الدستور الذي تقرر النظر فيه لاحقا يعالج القضية الأساسية المتصلة بتقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات والأقاليم والنواحي والمناطق التي ستخضع للإدارة الذاتية مستقبلا. وهذا يتطلب مناقشات مستفيضة كما يقتضي بناء توافق بين الآراء بشأن هذه المسألة مع الأعراق القومية، فضلا عن أن ممثلي الأحزاب السياسية والأعراق القومية قالوا إنهم ليسوا على علم بأن هذه المناقشات جدية. على أن الأمر ما زال ينطوي على اجتماعات كثيرة للجنة العاملة لدعوة المؤتمر للانعقاد. ومن هنا لم يكن وزير الخارجية في موقف يتيح له تحديد إطار زمني لاستئناف أعمال المؤتمر، ولكنه ذكر مجددا أن هدف الحكومة هو إنشاء نظام دستوري متعدد الأحزاب. هذا ولم تكشف الاستفسارات عما ينبئ بأن السلطات قد تنظر في إضفاء تغييرات على تشكيل وإجراءات المؤتمر الوطني بما يجعله أكثر تمثيلا وشفافية.

١٠ - وطبقا لما ذكره وزير الخارجية، حصلت الحكومة على تأكيدات من جماعات المتمردين التي "دخلت ضمن حظيرة القانون" بأنها سوف تسلم أسلحتها فور أن يدخل الدستور حيز النفاذ. وفيما كانت تشارك في المؤتمر الوطني الجماعات المسلحة التي عادت إلى حظيرة القانون في مرحلة مبكرة فإن الذين انضموا إليه بعد ذلك شاركوا بوصفهم مراقبين. وفيما يتعلق بقادة الاتحاد الوطني الكاريني، عقدت الحكومة أربع جولات من المحادثات معهم ولكنهم لم يوافقوا على التخلي عن أسلحتهم وهو موقف تعزوه الحكومة إلى وجود انشقاقات بين صفوفهم وإلى تأثير القوى الخارجية. أما الاتحاد الوطني الكاريني فيرى من جانبه أن فشل المحادثات يرجع إلى رفض الحكومة مناقشة مسائل ذات طبيعة سياسية.

١١ - وقد أكدت الحكومة من جديد أن الباب ما زال مفتوحا لإجراء المزيد من المحادثات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ولكن القوانين التي ترجع إلى أيام الاستعمار تحول بين الحكومة وبين قبول شروط اللجنة الدولية فيما يتعلق بالوصول إلى السجناء والمحتجزين.

١٢ - وبالنسبة إلى طلباتي المتكررة وطلبات ممثلي بأن يسمح للمقرر الخاص بزيارة ميانمار ردت الحكومة بالقول بأنه بما أن سلف الأخير قدم تقارير لم تعكس الحالة الحقيقية في البلد فقد أصبح ضروريا في ضوء المصلحة الوطنية ممارسة قدر كبير من الانضباط ولكن هذه الزيارة يمكن أن تتم في وقت ملائم.

١٣ - ثم أكدت الحكومة من جديد رغبتها في استمرار الحوار مع الأمم المتحدة وإن رأت أنه لا يقتضي بالضرورة زيارات إلى ميانمار من جانب ممثلي، وقبيل تقديم هذا التقرير لم يأت رد على طلب مبعوثي أن يزور يانغون في تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا - ملاحظات ختامية

١٤ - سرتني الزيارات إلى ميانمار التي قام بها مبعوثي ومدير شعبة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في النصف الأول من هذا العام باعتبار أنني أرى أنه من الأهمية بمكان أن يجتمع ممثلي بانتظام مع أعلى المسؤولين في مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام وكذلك مع قادة القوى السياسية المهمة الأخرى. ومما يؤسفني إنه لم يُتح حتى الآن ترتيب زيارة في النصف الثاني من عام ١٩٩٧. وأرحب كذلك بالاتصالات بين الحكومة وبين حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بوصفها خطوة أولية آمل مخلصا أنها ستكون إرهاصا بحوار سياسي حقيقي مع الحزب الذي فاز بأغلبية الأصوات في الانتخابات العامة الأخيرة وإذا ما أتيحت فرص المشاركة في الحوار أمام الأعراق القومية فإنني أراه أمرا لازما لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية. وأرى أن من الأمور الإيجابية أيضا أن استطاع حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مؤخرا عقد مؤتمر للحزب وآمل أن يتبدى نفس التسامح إزاء فعاليات الحزب الأخرى وإزاء أعضائه في المناسبات المعقودة مستقبلا. وفي الوقت نفسه فإنني لا استطيع إخفاء خيبة الأمل التي أشعر بها لأنني لست في موقع يتيح لي الإفادة عن إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالمجالات التي طالما أعربت بشأنها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان عن القلق. وأود أن أختتم التقرير بأن أؤكد من جديد التزامي بمواصلة الحوار مع الحكومة والقوى السياسية الأخرى في ميانمار من أجل تحقيق الأهداف التي رسمها أعضاء الجمعية العامة.

- - - - -